لماذا لم تنخفض الأسعار رغم انخفاض سعر الصرف؟!

الحلاق لـ«الوطن»: سعر الصرف مؤثر لكنه جزء من كل ورفعه من «المركزي» أدى إلى زيادة فاتورة الرسوم الجمركية

الوطن

على الرغم من انخفاض سعر الصرف في السوق السوداء منذ أيام واستمرار حالة الانخفاض إلا أن الأسعار في السوق لم تتغير وما زالت على حالها إلا بعض المواد مثل مادتي المتة والسكر اللتين طرأ عليهما تغيير طفيف في سعرهما، حيث رصدت «الوطن» خلال جولة على أسواق دمشق انخفاض سعر مادة المتة سعة ٢٥٠ غراماً من ١٠٥٠٠ ليرة إلى ١٠٠٠٠ إضافة لانخفاض سعر كيلو السكر من ٧ آلاف إلى ٦٥٠٠ ليرة، أما بالنسبة لبقية المواد التي لم يحصل فيها أي تغيير بأسعارها فقد حافظ سعر ليتر الزيت النباتي على ٢٠ ألف ليرة وسعر العبوة سعة ٤ ليترات على ٧٥ ألف ليرة، كما حافظ سعر كيلو الرز المصري على سعر ٧٥٠٠ ليرة والعدس الأحمر على ١٠ آلاف وكيلو العدس الأسود على ٩ آلاف ليرة والحمص والفول على سعر ٨ آلاف ليرة وكيلو الشاي سوبر بيكو على ٥٥ ألف ليرة وكذلك بالنسبة للمعلبات بكل أنواعها فلم يطرأ عليها أي انخفاض.

وفي أسعار الخضار والفواكه بيّن أنها مستقرة باستثناء مادتي البصل والثوم التي ارتفعت أسعارها كثيراً حيث وصل كيلو البصل لحدود ٦ آلاف ليرة بسبب عمليات التصدير رغم حديث الجهات المعنية بالتصدير بأن السعر في السوق المحلية لهذه المنتجات لن يتأثر وهو ما يحتاج لإعادة نظر في هذه القرارات وأن الأمر نفسه ينطبق على زيت الزيتون الذي سمح بتصديره وبدأت ترتفع أسعاره في السوق المحلية حيث وصل سعر كيلو زيت الزيتون لحدود ٢٦ ألف ليرة.

وبيّن بعض أصحاب المحال التجارية التجارية التي التقتهم «الوطن» أن هناك شحاً بتوافر بعض المواد ولا نستطيع الحصول إلا على كميات قليلة منها، كما أن هناك مواد مثل المتة ما زالت غير متوافرة في محال الجملة ويتم شراؤها من السوق السوداء لذا فإن أسعار مبيعها غير نظامية، كما أوضح آخرون أن حركة البيع انخفضت مع ارتفاع الأسعار خلال الفترة الماضية وبات الناس يشترون كميات قليلة.

من جهته أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن» أن الذي يتحكم بسعر المنتج أو السلعة ليس سعر الصرف فقط إنما هناك عناصر عدة تدخل بتكلفة المنتج ومن ضمنها سعر الصرف الذي انخفض بشكل ملحوظ خلال الأيام القليلة الماضية، مشيراً إلى أن هناك سلسلة من العناصر تدخل بالتسعير يجب أن تترافق مع بعضها بعضاً ليكون لها أثر مباشر، مطالباً بضرورة جلوس جميع الأطراف المعنية من وزارة مالية واقتصاد وتجارة داخلية وصناعة وشؤون اجتماعية ومصرف مركزي والمعنيين بالعملية التجارية على طاولة واحدة من أجل معالجة قضية الأسعار بشكل جذري والخروج بمعطيات ونتائج تكون منسجمة مع الواقع الحقيقي.

وأضاف الحلاق: إن سعر الصرف انخفض في السوق السوداء لكن في المقابل نفسه ارتفع سعر الصرف الجمركي وفقاً للنشرة التي صدرت مؤخراً عن المصرف المركزي ما أدى إلى زيادة فاتورة الرسوم الجمركية بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ بالمئة وهذا الأمر سيكون له منعكس على الأسعار، إضافة لذلك فإن التأخير في التسديد من منصة تمويل المستوردات ما زال مستمراً وهذا الأمر أدى إلى عدم معرفة الرقم الحقيقي الذي ستسدده المنصة للمستورد، فضلاً عن ذلك فقد صدر قرار من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأربعاء الماضي ينص على إلزام المستوردين والصناعيين للمواد الأساسية بإعطاء السورية للتجارة ١٠ بالمئة من المستوردات وبهامش ربح ٢ بالمئة، ونحن كتجار لسنا ضد تحديد هامش ربح ٢ بالمئة بل نتمنى أن يعطونا هذا الهامش وأن يكون حقيقياً لكن ليس وفقاً لمعايير الوزارة التي تختلف عن معاييرنا كتجار.

وأشار إلى أن الوزارة عند تحديد الأسعار تأخذ بمعايير تكلفة المنتج فقط، على حين أن العمل ككل له تكلفة كبيرة جداً وأكبر بكثير من التكاليف التي تحددها الوزارة، فعلى سبيل المثال فإن الوزارة لا تأخذ بالحسبان عند تحديد التكاليف ارتفاع أسعار المحروقات الذي أدى إلى ارتفاع أجور النقل وكذلك الارتفاع الكبير في إيجارات المستودعات التي توضع فيها البضائع ومنافذ البيع وأجور الموظفين التي ارتفعت وكذلك فواتير الكهرباء والمياه وغيرها من التكاليف الأخرى، لافتاً إلى أن التاجر والمستورد والصناعي يتحمل أعباء كبيرة اليوم والوزارة لا تأخذ هذه الأعباء الإضافية بالحسبان.

معتبراً أنه لابد من التوسع في حركة النشاط التجاري بما يسمح في انسيابية أكثر في وصول المواد للسوق المحلية والقدرة على المنافسة بما يسهم في تحسن الأسعار وتراجعها في السوق المحلية وهو ما يسمح على التوازي في تحسن تأمين الكثير من المواد التي تشكل مادة أولية للصناعة التي شهدت تراجع واضح خلال الأشهر الأخيرة ولابد من منح المزيد من التسهيلات لإنتاج المستهلك عبد الرزاق حيزة في تصريح لـ«الوطن» وجود استقرار نسبي في الأسعار عقب الانخفاض المتواصل بسعر الصرف في السوق السوداء، لافتاً إلى أنه خلال الفترة السابقة التي ارتفع فيها سعر الصرف وتجاوز عتبة ٧ آلاف عزف التجار عن التوزيع للأسواق الأمر الذي أدى إلى حصول ندرة بتوافر المواد.

ولفت إلى وجود نوع من الحذر حالياً لدى التجار الذين لا يقومون بضخ المواد إلى الأسواق وهم في حالة ترقب، مشيراً إلى أن المواد في السوق تشهد حالة شح واضحة وخصوصاً بالنسبة للمواد الغذائية.

وبين أن المواطن خلال الفترة الحالية لن يلمس انخفاضاً في الأسعار، بل يحتاج إلى ثلاثة أشهر بالتدريج، لافتاً إلى أن التاجر عندما يشعر بقرب ارتفاع في سعر الصرف يرفع الأسعار بشكل فوري لكنه لا يقوم بتخفيض الأسعار عند انخفاضه لأنه يعتبر نفسه خاسراً.

وطالب حيزة بضرورة تشديد الرقابة التموينية على الأسواق وخصوصاً على مستودعات التجار الكبار وأن يقوم التجار بطرح المواد المحتكرة لديهم لأن الأسواق ستشهد نزولاً مرتقباً بالأسعار، لافتاً إلى أن وزارة التموين خلال الفترة السابقة أي عندما ارتفع سعر الصرف في السوق السوداء قامت بمحاباة التجار وكان هناك تناغم واضح بين الوزارة والتجار من أجل أن يقوموا بتوفير المواد في السوق، أما اليوم فيجب أن يتغير هذا الأمر ويكون هناك تشديد أكبر للرقابة التموينية على الأسواق.

> جمعية حماية المستهلك: انخفاض الأسعار يحتاج إلى حوالي ثلاثة أشهر وبالتدريج

إعداد تسعيرة جديدة للمنشآت السياحية.. وفنادق وزارة السياحة تربح ١١,١ ملياراً في عام

الوزير مرتيني لـ«الوطن»: المنشآت السياحية الأكثر التزاماً ضريبياً وننسق مع المركزي لحل صعوبات تسديد أسعار تذاكر الطيران بالقطع الأجنبي

محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة محمد رامي مرتيني عن عمل الوزارة لتسعيرة جديدة للمنشآت السياحية (الإطعام والمنامة) بما يتناسب مع قرار رفع سعر المحروقات، مؤكداً الأخذ بعين الاعتبار لارتفاع الأسعار الذي طرأ على أسعار المواد في الأسواق، مع المحافظة على نسبة ربح تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ بالمئة لأصحاب المنشآت.

وعن توافر حوامل الطاقة للمنشآت السياحية أوضح مرتيني أنه لايزال هناك صعوبة في تأمين المادة الأمر الذي أثر على عمل المنشآت، كاشفاً عن عود بانتظام التوريدات وتوزيع المخصصات بدءاً من الأسبوع القادم لكل المنشآت الاقتصادية ومن ضمنها المنشآت السياحية، وبذلك يمكن مراقبة الأسعار بشكل صحيح.

وبالنسبة للربط الإلكتروني للمنشآت السياحية مع المالية أوضح الوزير أن العملية مستمرة، مؤكداً أن المنشآت السياحية في كل المحافظات الرئيسة تم ربطها بشكل كامل، من فئة النجمتين وصولاً إلى الخمس نجوم، وبيّن أن ميزة القطاع السياحي بالنسبة للتعامل الضريبي هو تسديد الضريبة بنسبة ٢,٥ بالمئة من الدخل والمالية لا تتداخل بالتكاليف وتسعيرة المادة، وهناك مرونة بهذا الموضوع، وهناك ٠,٥ بالمئة رواتب وأجور، وكونها متزايدة تم الطلب بإلغائها إلى الخارج بالدولار من دون موافقة رسمية وتحويلها إلى رقم ثابت، كاشفاً عن وعود من وزير المالية بلحظ ذلك في التعديل الضريبي القادم، في حين بالنسبة لرسم الإنفاق الاستهلاكي والمحدد بـ ٥ بالمئة للمنشآت من سوية نجمتين وثلاث نجوم، و١٠ بالمئة بالنسبة للمنشآت السياحية من سوية ٤ و٥ نجوم، وهي يتحملها الزبون، متوقعاً أن نسبة الالتزام من قبل المنشآت السياحية بتوريدها إلى الخزينة تجاوزت نسبة ٩٥ بالمئة، وأي مخالفة تتم ملاحقتها وفق حال ضبط أي مخالفة يتم تنظيم ضبطين بحق المخالف ضبط مالي وضبط سياحي بموجب القانون ٢٣، مؤكداً عدم التهاون في حقوق الخزينة، مضيفاً: المنشآت السياحية اليوم الأكثر التزاماً بتوريد الضرائب والرسوم، متوهاً بالوعي الضريبي لأصحاب المنشآت.

وعن الصعوبات التي تواجه مكاتب السياحة في تحويلات حجوزات الطيران بالنسبة للمقاطع الخارجية بالقطع الأجنبي، أكد وزير السياحة التنسيق مع مصرف سورية المركزي في هذا السياق بما يضمن تأمين طرق نظامية للتسديد من دون ارتكاب أي مخالفة وذلك بالتنسيق مع الوزارة ومصرف سورية المركزي.

مشيراً إلى وجود بعض المكاتب غير مرخصة أو مرخصة تعلن عن رحلات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تتقاضى قيمة رحلات إلى الخارج بالدولار من دون موافقة رسمية وعلى الرحلة حتى من وزارة السياحة وهذا يعتبر ممنوعاً ومخالفاً للقانون ويخضع للمحاسبة وفق الأنظمة والقوانين.

وبالنسبة للقدوم السياحي إلى سورية لا يوجد أي مشكلة، ويتم التنسيق مع مصرف سورية المركزي واجتماع عقد لهذا الغاية، حيث إن أي مجموعة سياحية أو نزيل يسدد حكماً بالقانون بالدولار ومن حق المكتب أن يتقاضى قيمة الرحلة بالدولار ويوردها إلى المنشأة السياحية بالدولار التي توردها بدورها إلى المركزي.

وبيّن الوزير مارتيني أن عدد القادمين العرب والأجانب بلغ ما يقرب من ١,٨ مليون قادم لعام ٢٠٢٢ بنسبة نمو ١٤١ بالمئة عن عام ٢٠٢١ منهم ١,٥٧٠ مليون قادم عرب بنسبة نمو ١٥٧ بالمئة و٢١٦ ألف قادم أجانب بنسبة نمو ٦٦بالمئة، مقدراً عدد النزلاء العرب والأجانب والسوريين بـ١ مليون نزيل فندقي خلال عام ٢٠٢٢ قضوا خلالها ٢,٩ مليون ليلة فندقية منهم ٢٠٠ ألف نزيل عربي قضوا مليون ليلة فندقية و٤٠ ألف نزيل من الأجانب قضوا ٢٠٠ ألف ليلة فندقية و٧٦٠ ألف نزيل سوري قضوا ١,٧ مليون ليلة فندقية، في حين بلغ العدد الإجمالي للقدوم السياحي ضمن المجموعات السياحية بغرض الزيارة للمواقع المقدسة ما يقرب من ١٨٠ ألف زائر (تقديري) لعام ٢٠٢٢ قضوا خلالها ١,١ مليون ليلة فندقية، كاشفاً أن إجمالي القادمين بغرض السياحة يتجاوز الـ ٣٠ بالمئة، لافتاً إلى عمل الوزارة على خطة لزيادة عدد الأسرّة من عام ٢٠٢٠ لعام ٢٠٣٠، متوقعاً أن يتم خلال ٢٠٢٨ أن يتضاعف استيعاب الفنادق وأن يتزايد عدد الأسرّة من ٣٨ ألف سرير إلى ٨٠ ألف سرير خلال العام ٢٠٣٠، مضيفاً: نتوقع أن نستعيد القدوم السياحي خلال العام ٢٠٢٨ كأعداد القدوم السياحي قبل الأزمة، في حال استمرت معدلات النمو على ما هي عليه حالياً.

وعن إمكانية تأثر نسب القدوم بصدور التأمين الصحي على القادمين أوضح الوزير مرتيني أن السفر إلى أي بلد في العالم يتم دفع التأمين الصحي فيه من دون أن يشعر المسافر ضمن بطاقة الطائرة، ولكن بسبب العقوبات أحادية الجانب يتم الدفع من جانب واحد أثناء سفر السوري إلى الخارج، في حين يأتي المسافرون العرب والأجانب إلى سورية من دون دفع أي تأمين في ضوء وجود كلف مرتفعة يتكبدها القطاع الصحي في هذا الجانب، موضحاً أن الصك التشريعي الخاص بهذا الأمر وفقاً للمبلغ المقترح من قبل وزارة المالية يعتبر زهيداً، ويوفر تغطية تأمينية صحية للزائرين تغطي كامل مدة الزيارة.

وأشار وزير السياحة إلى أن الفنادق العائدة بملكيتها للوزارة (داما روز – شيراتون دمشق – شهبا حلب – منتجع لاميرا) حققت خلال كامل العام ٢٠٢٢ رقم أعمال إجمالي يقرب من /٥٦/ مليار ليرة سورية حيث بلغ إجمالي الربح المحقق في الفنادق (الدولية الأربعة) خلال هذه الفترة ما يقرب من (١١,١) مليار ليرة سورية، وبلغ إجمالي الأرباح التقديرية التشغيلية في فندق سفير حمص خلال العام ٢٠٢٢ ما يقرب من /١,٠٢/ مليار ليرة سورية، في حين بلغت أرباح حصة الجهات العامة (وزارة السياحة ومحافظة دمشق) البالغة ٣٥ بالمئة من حصة فندق فورسيزنز دمشق مبلغ /٨,٥/ مليارات ليرة سورية، في حين بلغ إجمالي الأرباح التقديرية التشغيلية للشركة السورية للنقل والسياحة في العام /٢٠٢٢/ ما يتجاوز /٥/ مليارات ليرة سورية، كما بلغت أرباح الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة /١,٦/ مليار ل.س عام ٢٠٢٢

كما كشف الوزير مرتيني أنه بلغ عدد القادمين العرب والأجانب ما يقرب من/١,٨/ مليون قادم لعام ٢٠٢٢ بنسبة نمو ١٤١بالمئة عن عام ٢٠٢١.

- توريدات متوقعة منتظمة من المشتقات النفطية للمنشآت الاقتصادية بدءاً من الأسبوع القادم
- ١,٨ مليون قدموا إلى سورية في ٢٠٢٢ أكثر من ٣٠ بالمئة منهم قدموا بغرض السياحة

٨٣٠ منشأة منتجة و٢٦٥ تتجهز للإنتاج

«الشيخ نجار الصناعية» تحقق حجم استثمار بأكثر من ١٠٠ مليار ليرة خلال العام الماضي

علي محمود سليمان

بلغ حجم الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية بمحافظة حلب حتى نهاية العام ٢٠٢٢ أكثر من ١٠١ مليار ليرة سورية، في حين وصل حجم الاستثمار التراكمي الدفتري منذ تاريخ تأسيس المدينة وحتى نهاية العام الحالي أكثر من ٤١٠ مليارات ليرة سورية.

وفي تصريحه لـ«الوطن» أوضح مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية حازم عجان بأن عدد المنشآت الصناعية التي دخلت في الإنتاج ضمن المدينة خلال العام الماضي بلغ ٩٠ منشأة صناعية ليصل إجمالي المنشآت المنتجة في المدينة إلى ٨٣٠ منشأة، تتصدرها المنشآت الصناعية النسيجية ومن ثم الكيميائية والهندسية والغذائية، على حين وصل عدد المنشآت المباشرة بالبناء والتي تتجهز للبدء بالإنتاج إلى ٢٦٥ منشأة ليصل الإجمالي إلى ١٢١٤ منشأة قيد البناء.

وتم تخصيص ٣٦ مقسماً صناعياً جديداً ضمن المدينة ليصل إجمالي المقاسم المخصصة إلى ٤٥٨٨ مقسماً، وتم منح رخص بناء لـ٤٤١ مستثمراً خلال العام الماضي ليصل إجمالي الرخص الممنوحة ضمن المدينة إلى ٣٤٧٢ رخصة، وخلال العام الماضي تم تشغيل ٩٥٠٠ عاملاً ضمن المدينة، وهو أول مشروع لمستثمر من القطاع الخاص ضمن المدينة.

وأشار عجان إلى أن مجلس إدارة المدينة الصناعية في الشيخ نجار وضع ضمن خطة عمله في العام الحالي ٢٠٢٣ تطوير الناحية الخدمية ضمن المدينة من خلال توسيع المنظومة الكهربائية وتوسعة محطات ضخ مياه الشرب والمياه المستخدمة للأغراض الصناعة، وذلك بهدف الوصول إلى الاستقرار في هذه الخدمات وتأمين البنية التحتية لكافة المنشآت الصناعية.

مضيفاً بأنه سيتم العمل على استقطاب المزيد من مشاريع الطاقة البديلة ضمن المدينة حيث كان مجلس المدينة قد وافق لمستثمر لإقامة محطة طاقة بديلة ضمن المدينة، وهو أول مشروع لمستثمر من القطاع الخاص ضمن المدينة.

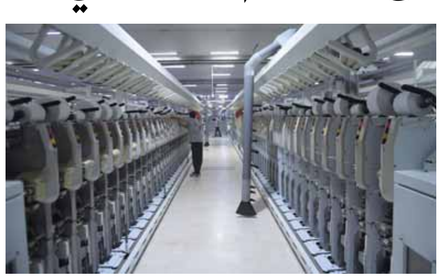

عن قرار إيقاف المقالع عن العمل

أصحاب مقالع لـ«الوطن»: نقبل بأي شروط تضعها الحكومة من أجل إعادة تشغيل مقالعنا

«الجيولوجيا»: القرار صادر عن رئاسة الوزراء والإغلاق قطعي لا رجعة عنه حالياً

طلال ماضي

بعد أكثر من ثلاثة أعوام على أول قرار لإيقاف العمل في المقالع المرخصة الموجودة في محافظتي اللاذقية وطرطوس منذ عقود مضت، والبالغ عددها بحدود ٥٠ مقلعاً أغلبيتها تعمل في أراضي ملكية خاصة، ما زال القرار النهائي حول هذه المقالع لم يتخذ، وهي ممنوعة من العمل بعد تشميعها بموجب قرار حكومي رسمي.

مجموعة من أصحاب المقالع تساءلوا عبر صحيفة «الوطن» عن مصيرهم ومصير آلياتهم لكونهم يعملون في أراض وملكيات خاصة، وآلياتهم اليوم تعتبرّ وتتآكل أمام أعينهم دون قدرة على تشغيلها أو تحريكها، ومن يقوم بالعمل بالسر فهو يغامر على مسؤوليته الشخصية، إضافة إلى السؤال حول سبب تخصيص القرار فقط لمحافظتي طرطوس واللاذقية؟

موضحين أن قرار التجول إلى حسياء غير مجد أبداً في ظل هذه الظروف الحالية وخاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات، ولا يوجد أي جدوى اقتصادية من إعادة تشغيل مقالعنا وإعادة تشغيل الآليات التي يقدر ثمنها بالملايات.

وأشار المالكون إلى أن الترخيص للمقلع مدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتصنف في فئتين وفئة المقالع الخاصة بالمواد الأولية المستخدمة لأغراض البناء والأعمال الإنشائية كما هو حال المقالع في الساحل يصدر الترخيص من المحافظ المختص بينما قرار الإيقاف جاء من رئاسة مجلس الوزراء.

نظم عمل المقالع وحدد شروط ترخيصها واستثمارها وألزم أصحابها بإعادة موقع العمل إلى حالته الطبيعية (التشجير)، والتخلص من النفايات الناتجة عن الاستثمار والتزمت المقالع بتعليمات المرسوم، وأضافوا: نقبل بأي شروط تضعها الحكومة من أجل إعادة تشغيل مقالعنا وإعادة تشغيل الآليات التي يقدر ثمنها بالملايات.

وأشار إلى أن السبب الرئيسي لإصدار القرار جاء نتيجة تعارض فتح المقالع مع قانون الحراج وحماية الموارد المائية والسياحة والزراعة، مؤكداً أنه تم تأمين البديل بنقل الاحضارات للمنطقة الساحلية بالقطار، وكذلك إعطاء تراخيص لمن يرغب من أصحاب المقالع في منطقة حسياء مع إعفائهم من الرسوم وتقديم التسهيلات لهم، وبالتالي القرار قطعي ولا رجعة عنه حالياً.

من جهته، بين المدير العام للمؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية المهندس سمير الأسد في تصريح لصحيفة «الوطن» أن قرار الإغلاق صادر عن رئاسة مجلس الوزراء وليس عن المؤسسة، والجهة المخولة بالتراجع عن القرار هي الحكومة.

وأشار إلى أن السبب الرئيسي لإصدار القرار جاء نتيجة تعارض فتح المقالع مع قانون الحراج وحماية الطبيعة والسياحة والزراعة، مؤكداً أنه تم تأمين البديل بنقل الاحضارات للمنطقة الساحلية بالقطار، وكذلك إعطاء تراخيص لمن يرغب من أصحاب المقالع في منطقة حسياء مع إعفائهم من الرسوم وتقديم التسهيلات لهم، وبالتالي القرار قطعي ولا رجعة عنه حالياً.